الأنباء
الثلاثاء 20 نوفمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

فيصل الكندري: مساءلة وزير النفط أصبحت استحقاقاً

عبدالله يعلن عن تقديمه والنائبين الكندري والسبيعي استجواباً لوزير النفط

أعلن النائب د.خليل عبدالله عن اتفاقه مع النائبين فيصل الكندري والحميدي السبيعي على تقديم استجواب ثلاثي لوزير النفط بخيت الرشيدي.

وقال عبدالله في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة: في جلسة الثلاثاء الماضي الموافق 13 نوفمبر تقدمت برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لإلزام الحكومة بتقديم التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق التي شكلت بعد استجواب وزير النفط، وبعد اطلاع المجلس على الرسالة صدر قرار بأن تقوم الحكومة بتقديم التقرير للمجلس يوم الأحد ولكن لم يقدم التقرير.

وأضاف: تجوزنا الموعد المحدد ولم يقدم التقرير ولذلك نسقت مع النائبين فيصل الكندري والحميدي السبيعي وتم الاتفاق على تقديم استجواب وزير النفط بعد استجواب سمو الرئيس.

وأكد أن عدم تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق ومحاولة إخفاء ما ورد فيه عن نواب الأمة سيكون أحد محاور الاستجواب المزمع تقديمه.

وبين أن الهدف من الاستجواب إصلاح الوضع القائم في القطاع النفطي ويحمل وزير النفط المسؤولية السياسية عن الإخفاق في علاج الكثير من الملفات وبالأخص ما جاء في الاستجواب السابق.

من جانبه قال النائب

د. خليل عبدالله

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الوزير أخلف تعهده بتسليم تقرير "لجنة دراسة المحاور" إلى الأمانة العامة

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

فيصل الكندري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الحميدي السبيعي

فيصل الكندري ان الاستجواب الذي سنتقدم به أنا والزميلان د.خليل عبدالله والحميدي السبيعي لوزير النفط «أكيد وليس مجرد تهديد»، مبينا أن الاستجواب أصبح استحقاقا بعد أن أخلف الوزير بتعهده أمام مجلس الأمة بتقديم التقرير الخاص بمحاور الاستجواب الذي قدم له من النائبين عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين يوم الاحد الماضي.

وأضاف الكندري، في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة: ان الوزير تعهد أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية تحت قبة عبدالله السالم بأن يقدم التقرير يوم الأحد ولكن جاءت الأوامر من الرئيس التنفيذي بألا يقدم التقرير وأن يبحث عن مخرج، ونحن نعلم أين كان الوزير ذاهبا أمس حتى يبرر ولا يقدم التقرير ويحصل على دعم، ولكن ما وفقت يا أبا صلاح.

وتابع: هم لا يريدون تقديم التقرير لأن فيه إدانة مالية للوزير بصفته وللرئيس التنفيذي وبعض القيادات في القطاع النفطي، ولذلك هم لا يريدون هذا الأمر أن يناقش في العلن تحت قبة عبدالله السالم، لافتا إلى أن التقرير بإحدى الصحف ويظهر أن ردود الوزير في الاستجواب كلها لم تكن صحيحة، وأنه كان يدافع عن بعض القيادات النفطية التي يفترض أن تحاسب اليوم.

وقال: لن أدخل في التفاصيل اليوم والوعد إن شاء الله على المنصة، معتبرا أن عدم التزام الوزير بإيداع تقرير لجنة التحقيق لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس الأحد فيه عدم احترام للسلطة التنفيذية التي صوتت بالموافقة على قرار مجلس الأمة بإيداع التقرير لدى الأمانة العامة للمجلس، مؤكدا أن هذه الجرأة ليست مستغربة من الوزير لأنه لا يأخذ قراره من رأسه بل هو يتلقى الأوامر ولا يزال يعتقد أنه موظف في المؤسسة ويرأسها نزار العدساني.

ورأى أن الاستهتار بالسلطتين التنفيذية والتشريعية يجعل الاستجواب استحقاقا لا بد منه، بمعزل عن التجاوزات المالية والإدارية والتجاوزات اللا أخلاقية من بعض قيادات القطاع النفطي والتي سيتم الكشف عنها، مطالبا الحكومة بإثبات صدق نواياها في محاسبة المقصرين ومنهم وزير النفط.

وتمنى على وزير النفط أن يصعد المنصة حتى يعرف الشعب الكويتي حجم التجاوزات التي مارستها القيادات النفطية، ولكي يعرف الشباب والبنات العاملون في القطاع النفطي حجم الظلم الذي مورس ضدهم عندما يتم الأخذ من حقوقهم ومنحه لغيرهم، مضيفا: «من يغرد لي في تويتر أنقله وأرقيه متجاوزا كل اللوائح والقوانين في القطاع النفطي».

واشار الى أن لجنة التحقيق شكلت من الحكومة وهي التي اختارت اعضاءها ووثقت بهم وتعاونت الحكومة مع اللجنة، متداركا «ولكن للأسف من شهد بالحق ضد القيادات النفطية تمت ممارسة الظلم بأبشع أنواعه ضدهم لدرجة أن يتم التجسس عليهم، والوصول إلى أبنائهم وبناتهم في القطاع النفطي».

"المال العام" استعرضت 20 موضوعاً

البابطين يعلن تأييده استجواب رئيس الوزراء

أعلن النائب عبدالوهاب البابطين أنه اتخذ قرارا بتأييد الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء وكذلك الاستجواب الثلاثي المعلن عن تقديمه لوزير النفط.

وقال البابطين في تصريح إلى الصحافيين انه استمع قبل قليل عن نية تقديم استجواب ثلاثي لوزير النفط، مشيرا الى انه سبق ان ذكر في الاستجواب الذي وجهه بمشاركة زميله النائب عمر الطبطبائي لوزير النفط ان المخالفات والتجاوزات التي وقعت بالقطاع النفطي هي تجاوزات مليارية وأسميته في حينها بالاستجواب المليارى.

وتابع البابطين ان تقرير لجنة التحقيق الوزارية فيما ورد في محاور استجوابنا لوزير النفط أكد الملاحظات التي ذكرناها خلال مناقشة الاستجواب، لافتا الى ان مجلس الأمة قرر في الجلسة الماضية إيداع هذا التقرير في أمانة المجلس يوم الأحد الماضي.

وتساءل البابطين «السؤال لوزير النفط وللحكومة لماذا لم تودعوا التقرير؟ ليش ما تبون تحطونه بأيدي النواب لأنكم تعلمون ان هذا التقرير أيد جميع ما جاء بالاستجواب الذي تقدمنا به والآن تريدون حجب المعلومة»، مستغربا ان تسعى الحكومة لحجب المعلومة عن مجلس الأمة في ذات الوقت الذي تتقدم به بقانون حرية الحصول على المعلومة!

وتابع البابطين «ما هذا الاستهزاء والتصرف الذي لا ينم عن احترام المؤسسة التشريعية»، مؤكدا انه سيكون أحد الداعمين الرئيسيين للاستجواب الثلاثي الذي سيقدم لوزير النفط. وأضاف البابطين: لا عذر اليوم بعد تقرير التحقيق الوزاري الذي أكد ما ذهبنا إليه في استجوابنا لأحد في التعامل مع الاستجواب المقدم لوزير النفط والعذر الوحيد المفروض هو القسم الغموس أمام الله وهذا الاستجواب سيأتي ويعد فرصة لمن لم يكن مقتنعا باستجوابنا.

وتطرق البابطين الى ما حدث بشأن حواره مع رئيس مجلس الأمة، مبينا أنه وجه كتابا لرئيس مجلس الأمة بشأن العبارات التي تم شطبها من البث التلفزيوني رغم عدم ورود أي إساءة بها، لافتا الى انه من المؤسف أن يتحدث كنائب في قاعة عبدالله السالم ولا يسيء وتقوم القناة المسؤولة عن نقل هذا الحديث دون اجتزاء ببتره وبثه بصورة تخالف الحقيقة وهي المفترض أن تكون قناة تمثل مجلس الأمة.

وتابع البابطين أقول لجميع العاملين في قناة المجلس انه جاءك أمر ولا تملكون الا تنفيذ هذا الأمر، لكن ما حدث سبة باسم الكويت باجتزاء الكلام وتصوير الحديث وكأنه لصالح الطرف الآخر، مشيرا الى انه ليس بصدد تسجيل بطولات او معارك إعلامية جانبية لكن بالنهاية من يطق الباب يجيه الجواب.

وأضاف البابطين «اعتقد اللي حصل معركة جانبية لا علاقة لها بالموضوع الأساسي وحديثي لم يكن موجها للأخ رئيس مجلس الأمة وإنما موجه لوزير بالحكومة ولما تداخل رئيس مجلس الأمة جاءه الرد الذي تم قطعه وأقول عيب ان يحدث ذلك في قاعة عبدالله السالم فالمضبطة تدون ولا يجوز الشطب منها وحتى في حال اعتراض نائب للشطب لا بد ان يكون بقرار من المجلس». وزاد البابطين: «نحن لسنا في مدرسة ومن يعتقد انه ناظر هذه المدرسة وهناك طلاب تحت فهو مخطئ، ومن يعتقد انه طالب مخطئ أيضا»، مشيرا الى انه «جرى العرف ان يقتطع الرئيس جزءا من البث التلفزيوني، وبحثت عن نص يجيز ذلك ولم اجد، مشيرا الى انه من يعتقد ان هناك إساءة فحريا به ان يحذف المقطع بالكامل ولا يجزأ بالمزاج فالقضية ليست قضية مزاج».

وأكد البابطين «انه ليس هو الشخص الذي يذهب لمكان يمثل مسرح جريمة ارتكبتها الحكومة ويدافع عن الحكومة، فأنا ما عندي شو وإنما عندي أدوات أستخدمها»، لافتا الى انه لم يحضر الاجتماع الذي وصفه زميله النائب فراج العربيد بأنه اجتماع إبراء للذمة، ولن يحضر هذه الاجتماعات ويتجه لتأييد استجواب رئيس الوزراء فيما يتعلق بمشكلة الأمطار والحصى المتطاير.

وتساءل البابطين: اذا النائب يقتطع كلامه فالمواطن ماذا يحدث له؟ وأصبحنا خشية تحوير مداخلتنا في مجلس الأمة ان نطلب من ربعنا تسجيل حديثنا ومداخلاتنا بالمجلس «تبي تطلع بطل حقك، لكن أطلع بطل بحقيقة، وإذا انت سويت شي زين أنا أول من سيشيد بك، واذا سويت شي خاطئ فأنا أول واحد يقولك قف عند حدك».

وقال: «لا مشكلة شخصية مع أحد، فنحن نتكلم عن احترام إرادة الأمة في التعبير عن وجهة نظرها ونقل الحقيقة كما هي، وعن إعلام مسؤول وأمور لا تقيد حرية أي شخص، وهذه أمور يدركها جيدا الإعلامي المحترف».

واستعرض البابطين مواد في اللائحة تنظم مسألة شطب فقرات من المضبطة وقال: «أصبحنا الآن نخشى على مضابط الجلسة، فلا يجوز لأحد ان يزور في التاريخ، فهل هي محاولات لطمس التاريخ والقضاء على أي مرجع؟»، مؤكدا أن شطب فقرات من الجلسة يتطلب قرارا من المجلس وفق اللائحة.

وتطرق البابطين إلى المادة التي لا تجيز للرئيس المشاركة في النقاش إلا إذا تخلى عن كرسيه، مشيرا إلى أن ما حصل في الجلسة السابقة كان نقاشا حول الأمطار، فإذا اشترك الرئيس في النقاش فلا يجوز أن يفتح الميكروفون عنده ويغلقه عندي وتقول أنك لم تشارك في النقاش بل انك ترد على كلامي فقط، علما انني لم أذكر اسم الرئيس وكنت أتحدث عن وزير الأشغال، وللرئيس حق الرد على أي نائب لكن بعد أن ينزل عن منصة الرئاسة.

وأشار البابطين إلى اتهامه بعدم حضور الاجتماعات، معتبرا هذا الاتهام يمس عمله وهذا يستوجب الرد، لاسيما ان بعض من يتصيد في الماء العكر وضعها في خدماته الإخبارية التي يديرها بصيغة ان البابطين لا يحضر الاجتماعات، موضحا أنه في حال متابعة تقارير الأمانة العامة فأنا أتحدى أنني سأكون ضمن العشرة الأوائل في الالتزام بحضور اجتماعات المجلس واللجان البرلمانية.

وقال: يأتينا هنا شخص يزبد ويقول عني انني متشنج، وأقول لهذا الشخص «أنا افتخر بأن أكون متشنجا في الدفاع عن مصالح الكويت وعن الأموال العامة ونصوص الدستور، بينما انت موظف تأتيك الأوامر»، مضيفا «انهم يعتقدون اننا لا نلاحظ تحركاتهم وتصريحاتهم الصحافية».

وتساءل البابطين «من الذي لا يتشنج وهو يرى بيوتا تغرق وروحا أزهقت؟ ومن لا يتشنج وهو يرى موظفا متوجها إلى عمله وكأنه يركب «دباية»؟ مؤكدا ان من لا يتشنج هو من لا يملك الضمير ولا الإحساس بمعاناة الناس، وليس من يخرج ويلتقط صورا مع بعض الناس ويتنقل بين بعض البيوت ويقول أنا أديت واجبي.

وأكد أن الواجب في القاعة عندما تدافع عن أموال ومدخرات الناس وتخرج في إعلام حر مسؤول وتقول كلمة الحق في زمن شح فيه الحق، وواجبك التشنج في الدفاع عن نصوص دستورية تم امتهانها، وواجبك أن تتشنج عندما ترى أهل الكويت يعانون في كل المجالات لكنك لا تعرف التشنج بل التمثيل البارع، أما انا أعتذر للشعب لاني لا أعرف التمثيل وما في قلبي على لساني، فأنا أتكلم بحرقة ومن الألم الذي أراه على الأموال العامة التي تذهب هباء منثورا لشركات غير قادرة على تنفيذ المشاريع.

وأضاف «يا موظف انت تدري ما أعنيه في كلمة موظف وأن تدري من تأتمر بأمره وأنا لا أرد على أدوات ولن اسميك باسمك لأنك لا تستحق أن اذكر اسمك كما يعف لساني عن ذكر الاسم بسبب مفرداتك القبيحة التي تطرحها في القاعة واللقاءات وكل مكان امام الشعب الكويتي المحترم الذي لا يقبل إساءاتك، وقلت لك أنا أرد على المعزب وليس عليك».

وقال «في رقبتي أمران، القسم الذي أقسمته في القاعة، والناس التي انتخبتني ووضعتني في المركز الأول في الانتخابات التي أشارك بها في المرة الأولى، فلهؤلاء بيعة في رقبتي، بل لكل أبناء الشعب في كل الدوائر لان واجبي بلا منة هو الدفاع عن الأمة».

وأضاف «سأبقى حجر عثرة أمام كل متنفذ يريد الخراب لهذا البلد، ومتشنجا امام حكومة بائسة لا تستطيع رعاية مصالح الدولة العامة مقابل ما يتطلبه المجتمع الكويتي من احتياجات، وأتشرف أن أكون متشنجا لأبناء الشعب على أن أكون قليل ادب وغير محترم وبالكويتي «سفلة» والناس تعرفك وتعرف ممارساتك التي يعرفها الناس التي ليست من طباع أهل الكويت، والناس تعرف التقرير الذي طلع عليك هناك وتدخلوا وخلوك في مكانك لتحفظ والناس تعرف مشاويرك الليلية ويكرمون أهل الكويت».

وقال «كرسي البرلمان تكليف ومتى ما ارتأى الشعب الكويتي في انتخابات حرة ونزيهة أن يكون عبدالوهاب البابطين خارج الكرسي فسأكون في الصف الأول مدافعا عن الشرفاء وداعما لهم، ومتى ما ارتأى الشعب أن ابقى داخل القاعة فأعدهم بالتشنج أمام مصالحهم والوقوف حجر عثرة أمام مصالح البعض الخاصة والضيقة».

من جانب آخر، قال البابطين «عقدت لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية اجتماعها أمس وكان مدرجا على جدول اعمالها 20 موضوعا سبق للمجلس السابق ان طرحها على جدول اعمال اللجنة، لافتا الى أن اللجنة التقت خلال اجتماعها بممثلي ديوان المحاسبة وتم الطلب منهم تزويد اللجنة بشأن هذه الموضوعات لإعداد تقارير بشأنها ومن ثم رفعها لمجلس الأمة.

وأوضح البابطين أن اللجنة ستتسلم تقارير ديوان المحاسبة خلال الأسبوع الجاري بشأن هذه المواضيع المدرجة على جدول اعمالها وستتم مناقشتها خلال فترة شهر.

عبدالوهاب البابطين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الدلال يقترح حفلاً لتكريم المشاركين في أعمال الطوارئ

قدم النائب محمد الدلال اقتراحا برغبة قال في مقدمته: أدت الأمطار الغزيرة التي جاءت على الكويت في شهر نوفمبر 2018 الحالي الى حدوث الكثير من الأضرار المادية للمواطنين والمقيمين وساهم ايضا في وفاة المرحوم بإذن الله احمد الفضلي، وكان ذلك بسبب قوة وكمية الأمطار وقصور استعداد البنية التحية في انحاء الدولة، ما يستوجب معه التحقيق البرلماني والقضائي والحكومي والمساءلة لكل من يثبت قصوره او تجاوزه.

وفي المقابل اظهرت العديد من الجهات الرسمية والشعبية تعاملا وطنيا جادا وعطاء متميزا في مجال القيام بواجبات الطوارئ والدفاع المدني ساهم بشكل كبير في دعم المواطنين والمقيمين وخففت من الاضرار القائمة، ومن تلك الجهات والاطراف التي عملت من خلال وحدات متخصصة في الطوارئ تحديدا جزاهم الله خيرا هم: العاملون في الدفاع المدني، العاملون في وزارة الداخلية، العاملون في الاطفاء، العاملون في الحرس الوطني، العاملون في الجيش، العاملون في وزارة الصحة، العاملون في الطيران المدني والارصاد الجوية ومطار الكويت، العاملون في القطاع النفطي، العاملون في تلفزيون واذاعة الكويت ووزارة الاعلام، العاملون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، العاملون في المنافذ البرية والبحرية، عدد من جمعيات النفع العام، عدد من الجمعيات التعاونية... الخ، وغيرهم من الجهات الداعمة للطوارئ، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1ـ قيام مجلس الوزراء بحصر الأطراف والأفراد في الجهات الرسمية والشعبية والمدنية ممن كانت لهم أدوار متميزة في أعمال الطوارئ والدفاع المدني اثناء مرحلة هطول الامطار تمهيدا لمكافأة هؤلاء الافراد والجهات.

2ـ قيام مجلس الوزراء بتكليف الجهات ـ كل حسب اختصاصه ـ بالقيام بحفل تكريم في كل جهة رسمية او عسكرية وحفل خاص للمجتمع المدني لتكريم الأطراف والافراد المشاركين في مجال الطوارئ والدفاع المدني يحضره كبار المسؤولين في الدولة.

3ـ قيام مجلس الوزراء بتحديد مكافأة مالية تقديرية للأشخاص العاملين والمتطوعين في تلك الجهات نظير جهودهم الكريمة والمتميزة.

4ـ قيام مجلس الوزراء بتكليف الجهات المختصة بإعداد توثيق متكامل لأدوار تلك الجهات والأفراد المتميزة إعلاميا وتوثيقيا وإبرازها وطنيا والاستفادة منها على المستوى الوطني والتربوي والإعلامي.

محمد الدلال

إعلان

مجموعة كويت لاكسجري القابضة - ش.م.ك (قابضة)
تحت التصفية

يعلن السيد / محمد أحمد علي محمود مصفي مجموعة كويت لاكسجري القابضة - ش.م.ك (قابضة) - تحت التصفية المعين من قبل الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة والتي تم انعقادها بتاريخ 14 أغسطس 2018 م، وقد تم التأشير عليها في السجل التجاري بتاريخ 10 أكتوبر 2018 عن بدء إفتتاح إجراءات تصفية الشركة تصفية ودية اختيارية، وعليه وتأسيسا على ذلك فإنه يدعو جميع دائني الشركة مراجعته مع تقديم جميع طلباتهم خلال ثلاثون يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان، وذلك في أوقات الدوام الرسمي للمكتب - من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الخامسة مساءً ماعدا يومي الجمعة والسبت عطلة رسمية بالمكتب الكائن بمنطقة شرق - برج الراية 2 - شارع عبد العزيز حمد الصقر - الدور 41 ت/ 22961000 موبايل رقم 69627580 - فاكس رقم 22412761.

والله ولي التوفيق

مصفي الشركة

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم (2018/101)

الإعلان عن تأجيل موعد إقفال الممارسة رقم 2018/2017/14 مشروع المركز التعليمي الثقافي الترفيهي بشارع عبدالله الأحمد

تعلن

بلدية الكويت عن تأجيل موعد إقفال الممارسة رقم 2018/2017/14 الخاصة بمشروع المركز التعليمي الثقافي الترفيهي بشارع عبدالله الأحمد ليكون موعد الإقفال الجديد هو تاريخ 2018/12/17 بدلاً من تاريخ 2018/12/3.

مدير عام البلدية